

9 May 2007
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧

ورقة عمل بشأن نزع السلاح مقدمة من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

- ١ - تلتزم المملكة المتحدة كل الالتزام بمبادئ وممارسة نزع الأسلحة النووية المتعدد الأطراف. ولا يزال هدفنا النهائي ثابتا دون تغيير: وهو أننا نعمل على إيجاد عالم أكثر أمنا خال من الأسلحة النووية، ونلتزم بتعهدنا القطعي بتحقيق التخلص منها نهائيا.
- ٢ - ولا تزال المملكة المتحدة تؤيد التزامات نزع السلاح المبينة في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولديها سجل ممتاز في الوفاء بهذه الالتزامات. ولا زلنا ملتزمين أيضا كل الالتزام بالمقررات والوثيقة الختامية الصادرة عن كل من مؤتمري الأطراف في المعاهدة لاستعراضها عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، بما في ذلك تدابير نزع السلاح ذات الصلة. ولا نزال على التزامنا بتنفيذ قرار مؤتمر استعراض المعاهدة عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.
- ٣ - وفي نهاية السنة الماضية، نشرنا وثيقة بيضاء توضح قرار حكومة المملكة المتحدة بالحفاظ على رادع نووي. وفي آذار/مارس، صوت برلمان المملكة المتحدة لمساندة هذا القرار. وقررت المملكة المتحدة الشروع في وضع المفاهيم والتصاميم الضرورية لجعل استبدال أسطولنا البحري الحالي أمرا ممكنا، وقررت المشاركة في برنامج لتمديد فترة بقاء منظومة القذائف Trident D5.
- ٤ - ولا يعني ذلك أننا اتخذنا قرارا نهائيا لا رجعة فيه يلزمنا بامتلاك الأسلحة النووية في فترة ٤٠ أو ٥٠ سنة. ولكنه يعني أن المملكة المتحدة سوف تتخذ الخطوات الضرورية للإبقاء على خيار الاحتفاظ بالرادع الأدنى. بما يتجاوز عمر الغواصات الحالية، إذا ما دعت



الحاجة إلى ذلك. وفي ضوء الأدلة الحالية، علينا افتراض أننا نحتاج للقيام بذلك. ولا نعتقد أنه توجد ظروف حالياً تحمل المملكة المتحدة على أن تختار آمنة أن تتخلى الآن من طرف واحد عن أسلحتها النووية.

٥ - وقد ألح البعض إلى أن قرار المملكة المتحدة من شأنه أن يفضي إلى سباق تسلح جديد. غير أن الوثيقة البيضاء، على النقيض من ذلك، تطرح تدابير إضافية للحد من حجم قواتنا النووية. حيث سنخفض الآن ترسانة رؤوسنا الحربية المتاحة عملياً بنسبة ٢٠ في المائة لتقل عن ١٦٠ رأساً حريبياً. وبهذا يبلغ إجمالي الخفض في القوة التفجيرية لأسلحة المملكة المتحدة النووية نسبة ٧٥ في المائة منذ نهاية الحرب الباردة. وتشكل أسلحة المملكة المتحدة النووية أقل من نسبة ١ في المائة من المخزون العالمي.

٦ - ويسهم هذا القرار في التقدم الكبير الذي أحرزته المملكة المتحدة بالفعل في تنفيذ التزاماتنا تجاه نزع الأسلحة النووية كما ورد في المادة السادسة. وتشمل الإنجازات الأخرى التي تحققت منذ نهاية الحرب الباردة ما يلي: سحب وتفكيك قدراتنا النووية التكتيكية البحرية؛ وسحب وتفكيك القنبلة النووية WE177 للقوات الجوية الملكية والتخلي عن قذيفة "لانس" النووية، وعن الاضطلاع بمهام المدفعية التي كنا نقوم بها مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار ترتيبات "المفتاح المزدوج". ومن ثم، فإن المملكة المتحدة هي الدولة الوحيدة الحائزة على السلاح النووي، في إطار معاهدة منع الانتشار، التي خفضت قدراتها الردعية إلى منظومة وحيدة للسلاح النووي.

٧ - وقد خفضنا أيضاً إلى حد كبير استعداد أسلحتنا المتبقية. وفي العادة، ليست هناك سوى غواصة واحدة من طراز ترايدنت تقوم بدورية ردع في جميع الأوقات. ولا تطلق هذه الغواصة النار إلا بعد مهلة مدتها عدة أيام ولا توجه قذائفها إلى أي بلد.

٨ - وبناءً على غواصات جديدة لمنظومة قذائفنا الحالية التي من طراز Trident D5 لا يشكل عدولاً عن أي من هذه الخطوات الإيجابية لنزع السلاح أو تقويضها. وأي إشارة إلى أن المملكة المتحدة تتوسع في تطوير أسلحتها النووية ليست إلا سوء فهم. فالمملكة المتحدة تحتفظ برادعها ولا تطوره. وليس هناك تغيير في قدرات النظام، ولا تحرك نحو إنتاج المزيد من الأسلحة القابلة للاستعمال، ولا تغيير في الوضع النووي أو العقيدة النووية. ولن يصمم نظام الأسلحة النووية بالمملكة المتحدة للاستخدام في الصراع الحربي في الحملات العسكرية. فهو رادع استراتيجي لن نفكر أبداً في استخدامه إلا في الظروف القصوى المتعلقة بالدفاع عن النفس.

٩ - وقد أصدرت المملكة المتحدة سجلات تاريخية عن مقتنياتها الدفاعية من البلوتونيوم واليورانيوم العالي التخصيب. وتوقفنا في عام ١٩٩٥ عن إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية. ووضعت جميع مخزونات المواد الانشطارية الزائدة المعلن أنها فائضة عن متطلباتنا الدفاعية تحت الضمانات الدولية، ولم نعد نمارس حقنا كدولة حائزة للأسلحة النووية في أن نسحب من هذه المخزونات لاستخدامها في الأسلحة النووية. ولم نجر أي تجربة نووية تفجيرية منذ عام ١٩٩١، وصدقنا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عام ١٩٩٨.

١٠ - وتلقت جميع تدابير الشفافية هذه ترحيبا واسعا. وما زلنا نتطلع إلى المزيد من الفرص حيثما أتاح لنا ذلك القيود التي يفرضها الأمن القومي ومقتضيات عدم الانتشار. ومثال على ذلك العمل المستمر الذي تقوم به هيئة ألديرماستون للأسلحة الذرية من أجل تطوير خبراتنا في أساليب وتقنيات التحقق علانية من خفض الأسلحة النووية والتخلص منها بشكل متعدد الأطراف. وما زلنا نبني على هذا العمل، ونتطلع إلى تقديم أحدث ما أجريناه من بحوث خلال دورة الاستعراض القادمة.

١١ - ولكن من المهم أن ندرك أن تهيئة الظروف لترع السلاح الكامل ليست بيدنا وحدنا. فمثلا تشير المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، على الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها على حد سواء أن تعمل من أجل تهيئة هذه الظروف.

١٢ - وترحب المملكة المتحدة بمجموعة الاتفاقات الثنائية التي خفضت إلى حد كبير الترسانات النووية الرئيسية منذ نهاية الحرب الباردة، وتتطلع إلى إحراز المزيد من التقدم. ويبدو واضحا لنا أنه سيتعين إحراز تقدم ثنائي كبير في خفض الترسانات النووية الكبرى قبل أن يكون ضم الجزء اليسير الذي ينتمي لنا في المخزون العالمي مفيدا ونافعا.

١٣ - ومن المنطقي أيضا الإشارة إلى أن العالم الذي يمكن فيه نزع الأسلحة النووية بالكامل هو العالم الذي نستطيع فيه جميعا أن نثق في وفاء جميع الدول بالتزاماتها نحو عدم الانتشار في ظل معاهدة عدم انتشار شاملة للجميع.

١٤ - وبالتالي فإن المسألة المباشرة والعملية التي نواجهها جميعا هي كيفية تهيئة الظروف لتحقيق كلا هذين الهدفين؟ وعلى وجه الخصوص، ما هي الخطوات التي نستطيع اتخاذها من أجل وضع حد أقصى لعدد الأسلحة الموجودة وجعله يتناقص حتما؟

١٥ - أولا، تعتقد المملكة المتحدة بضرورة فرض حظر على المزيد من تفجيرات تجارب الأسلحة النووية. ونرحب بالزيادة في عدد الدول الأطراف في معاهدة الحظر الشامل

للتجارب النووية، ونحث جميع الدول التي لم توقع على المعاهدة وتصدق عليها بعد بأن تقوم بذلك في أقرب فرصة.

١٦ - ثانياً، نستطيع وضع حد أقصى لكمية المواد الانشطارية التي يمكن استخدامها في الأسلحة. ولهذا الغرض، تؤيد المملكة المتحدة تماماً الاقتراح الأخير لرئاسة مؤتمر نزع السلاح الست. ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هي الخطوة المنطقية التالية نحو نزع السلاح النووي. وسيعني ذلك أنه لأول مرة منذ بداية العصر النووي قبل أكثر من ٦٠ عاماً سيكون هناك سقف لكمية المواد الانشطارية المتاحة للأسلحة النووية أو المواد المتفجرة النووية الأخرى. ويستحيل أن نتصور الإنجاز النهائي لترع السلاح النووي دون تحديد هذا السقف الذي يمكن في الوقت المناسب خفضه ليصل إلى الصفر في نهاية المطاف. وندعو جميع الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح إلى الموافقة السريعة على اقتراح الرئاسة والسماح للمؤتمر بالعودة إلى العمل الذي أنشئ من أجله.

١٧ - وبينما نظل نعمل تجاه نزع السلاح النووي، تدرك المملكة المتحدة وتحترم رغبة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الحصول على ضمانات متعددة الأطراف من الدول الحائزة للأسلحة النووية بأنها لن تتعرض للتهديد أو الهجوم بالأسلحة النووية. وفي هذا الخصوص، لم تتغير سياسة المملكة المتحدة حيث نظل ملتزمين بالضمانات الأمنية السلبية والإيجابية التي أعطيناها للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في رسالتنا إلى الأمين العام للأمم المتحدة عام ١٩٩٥، والتي أشير إليها لاحقاً في قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥).

١٨ - وإضافة إلى ذلك، تعتقد المملكة المتحدة أن أفضل طريقة لتحقيق الضمانات الضرورية التي تطلبها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تكون من خلال البروتوكولات المرفقة بالمعاهدات التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية. ويمكن للمبادرات الإقليمية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أن ترسي دعائم الاستقرار، وتدعم الأهداف الدولية الأرحب الخاصة بمنع انتشار الأسلحة النووية. وقد حققت هذه العملية بالفعل، التي بدأت عام ١٩٦٧ بمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)، نتائج ذات شأن. وقد أعطت المملكة المتحدة ضمانات أمنية إضافية فيما يتعلق بمعاهدي راروتونغا وبليندابا، ومنحت من خلال التصديق على البروتوكولات ذات الصلة، ضمانات أمنية سلبية تركز إلى المعاهدة لأكثر من ١٠٠ بلد. ونأمل في أن تؤدي معاهدة بليندابا ثمارها قريباً، ونشجع الدول الأفريقية التي لم تصدق عليها على أن تفعل ذلك.

١٩ - ومن ثم نعتقد أن الضمانات الأمنية التي قدمناها عام ١٩٩٥، وبروتوكولات معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي وقعناها، توفر الضمانات التي تطلبها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن استخدام الأسلحة النووية. وأكثر السبل ملائمة للمضي قدما ولمنح فعالية أكبر لرغبات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية هو إحراز المزيد من التقدم في المناطق الخالية من الأسلحة النووية، على هدي من الأهداف والمبادئ المحددة في المبادئ التوجيهية التي وضعتها هيئة نزع السلاح المنشأة في عام ١٩٩٩. وسيوفر ذلك، على أساس إقليمي يتمتع بالمصداقية، صكوكا قانونية ملزمة دوليا بشأن الضمانات الأمنية السلبية التي يتطلع إليها كثيرون.

٢٠ - وخلاصة القول، لا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بتعهدات نزع الأسلحة النووية التي أخذتها على عاتقها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وتظل تحرص تقدما نحو تحقيق هذه الغاية. بيد أننا ندرك أيضا أنه على الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها على حد سواء أن تعمل من أجل هذا الأمر. وتعتقد المملكة المتحدة بأن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الأساس لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، وتحت جميع الدول بشدة على العمل معا في إطار هذا المنتدى من أجل تحقيق الهدف النهائي الذي نتشارك فيه جميعا، ألا وهو عالم أكثر أمنا خال من الأسلحة النووية.